الأمم المتحدة

E/2010/L.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
8 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المكسيك: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١)]،

(١) قرارات الجمعية العامة ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧، و ٢٧٢/٥٧، و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٤٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

120710 120710 10-44348 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]،

وإذ يشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣]، وإذ يؤكد ضرورة الإسراع بتنفيذ ومتابعة هذه الوثيقة الختامية،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرابع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، المعقود في نيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ يحيط علما مع التقدير أيضا بالموجز الذي أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في نيويورك يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٤]،

وإذ يحيط علما بتقريري الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]، وعن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية[٦]،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] بتمامه وكماله وبنهجه الكلي، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري وللتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ يعيد أيضا تأكيد تعهده بالبقاء ملتزما التزاما تاما على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان متابعة توافق آراء مونتيري وتنفيذه بشكل مناسب وفعال،

وإذ يعيد التأكيد أيضا على وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج

---

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٤) A/65/81-E/2010/83.

(٥) E/2010/11.

(٦) A/64/189 و Corr.1.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيراتها السلبية في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ يلاحظ في الوقت نفسه أن عددا من البلدان النامية استطاعت الصمود أمام أسوأ آثار الأزمة على الفئات الضعيفة من سكانها، بفضل القوة النسبية لاقتصاداتها عند اندلاعها،

١ - **يؤكد من جديد** أهمية مواصلة الالتزام الكامل، وطنيا وإقليميا ودولياً، بضمان المتابعة السليمة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو الذي أُعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٨]، ومواصلة بذل جهود دؤوبة لإقامة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية؛

٢ - **يكرر التأكيد** على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية، والحاجة إلى مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، مع التأكيد من جديد على ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة؛

٣ - **يرحب** بعملية التشاور داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين رئيسة المجلس وأعضاء مكتبه وإدارات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وكذلك اجتماعات أعضاء المكتب مع أعضاء المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن برنامج عمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وشكله؛

٤ - **يرحب أيضا** بتغيير شكل وتوقيت الاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛

٥ - **يشدد** على ضرورة تحسين مستوى التنسيق والشراكة مع مؤسسات بريتون وودز على جميع المستويات من أجل تعزيز اتساق السياسات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب في هذا الصدد بمشاركة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لجنة التنمية خلال الاجتماعات الربيعية لمؤسسات بريتون وودز في عام ٢٠١٠، ويشجع على تحويل هذه المشاركة إلى ممارسة اعتيادية؛

---

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٦ - **يرحب** بالمناقشات الموضوعية التي أجريت خلال الاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس، الذي تناول مختلف فصول توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بالكامل باتباع نهج شامل، من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويؤكد أن هذه المناقشات جزء لا يتجزأ من عملية متابعة تمويل التنمية، وهي تسهم في المراحل القادمة من هذه العملية، التي تشمل الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، فضلا عن مناقشات اللجنة الثانية والحوارات الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة كل سنتين بشأن تمويل التنمية؛

٧ - **يسلم** بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية، مع تحسين الإدارة العامة والنظام المالي ومراعاتهما للمنظور الجنساني، وتهيئة بيئة مواتية محليا ودوليا، من أهم وسائل تحقيق التنمية، وبأن الحكم الرشيد والشفافية وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والنظم المالية والجمركية الفعالة وآليات إدارة الديون التي يمكن تحملها وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، شروط لا غنى عنها لتعبئة الموارد؛

٨ - **إذ يشجعه** بلوغ بعض البلدان المانحة أو تجاوزها أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليها في توافق آراء مونتيري، **يعرب عن قلقه** إزاء النقص في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ويدعو البلدان المانحة للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، مشددا على ضرورة أن تكون تدفقات المعونة إلى البلدان النامية أكثر فعالية واستدامة وميسرة وغير مشروطة مع إمكانية التنبؤ بها، ولا سيما لفائدة المستضعفين وأقل البلدان نموا، وكذلك توفير الدعم الكافي للجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية الخاصة بالبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل؛

٩ - **يسلِّم** بقدرة مختلف مصادر التمويل الابتكارية الطوعية على تكميل مصادر التمويل التقليدية، ويؤكد ضرورة أن تصرف تلك الأموال وفقا لأولويات البلدان النامية وألاّ تشكل عبئا لا داعي له عليها؛

١٠ - **يدعو** إلى مضاعفة الجهود من أجل الإسراع باختتام جولة الدوحة من المحادثات التجارية بتحقيق نتائج شاملة ومتوازنة، **ويعترف** بأن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، مقترن بزيادة المعونة لصالح التجارة، ذات أهمية جوهرية في تمكين البلدان النامية من جني ثمار النفاذ إلى الأسواق ومن شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - **يلاحظ** الفرص التي أتاحتها الأزمة المالية والاقتصادية من حيث الاستعداد لتنسيق الجهود بهدف التغلب على نقاط الضعف في البنيان المالي العالمي، بما في ذلك الفعالية

في تصحيح الاختلالات الاقتصادية العالمية وأوجه القصور التنظيمي، فضلا عن التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في قدراتها على الاستفادة من الاقتصاد العالمي؛

١٢ - **يعترف** بالجهود المبذولة لإصلاح البنيان المالي الدولي، ويشدد على ضرورة تنسيقها دوليا وإفضائها إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالكامل في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي؛

١٣ - **يلاحظ** الحاجة إلى تعزيز قدرة الآليات الإقليمية القائمة إلى أقصى حد لتكميل النظام المالي الدولي، في مجالات منها توفير التمويل للبلدان النامية والتجارة والتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛

١٤ - **يسلم** بأن من الضروري والمستعجل تنفيذ الالتزامات العالمية المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ويشدد في هذا الصدد على أن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، يتيح فرصة فذة لوضع التدابير الملموسة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - **يدعو** إلى توصل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى نتائج إيجابية وطموحة، ويؤكد من جديد بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية على الصعيدين المحلي والدولي، باتباع نهج متكامل وشامل، والاستخدام الفعال لكل تلك الموارد، عاملان محوريان في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **يكرر** مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية، مما سيسهل تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة وزيادة فعاليتها وتطبيقها لتنفيذ عملية متابعة تمويل التنمية؛

١٧ - **يؤكد** ضرورة إعادة النظر في طرائق عملية متابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، في غضون فترة زمنية تحددها الجمعية العامة.